

Distr.: General
27 June 2008
Arabic
Original: English/French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: البرنامج

الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي**

موجز

يحلل هذا التقرير الإجراءات المتخذة لمتابعة التوصيات الواردة في التقرير المقدم من الفريق الاستشاري المخصص لهايتي إلى المجلس في السنة الماضية (E/2007/78) بشأن المسائل الرئيسية للتنمية طويلة الأجل في هايتي، وهي التخطيط الإنمائي وتنسيق المعونة، وبناء قدرات المؤسسات، ووسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويقدم التقرير أيضا معلومات عن الأزمة الغذائية التي شهدتها هايتي خلال الأشهر الماضية، والتي أدت إلى إقالة الحكومة وإلى نشوء فراغ مؤسسي وسياسي، وعن الإجراءات اللازم اتخاذها من أجل وضع حد للأزمة. وفي هذا السياق، يؤكد الفريق على أهمية تنصيب حكومة جديدة في القريب العاجل من أجل تعزيز الاستقرار والإفادة من المكاسب التي تحققت منذ عام ٢٠٠٤. ويقدم التقرير في جزئه الختامي توصيات موجهة إلى السلطات الهايتية ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة، ترمي إلى تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلد وما يحدثه الدعم الإنمائي من أثر، وهو هدف يشكل اليوم أكثر من أي وقت مضى موضوع الساعة.

* E/2008/100

** تأخر تقديم هذا التقرير بسبب تغير برنامج أنشطة الفريق نتيجة للحالة السياسية في هايتي.



المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	٧-١	٣
ثانيا - متابعة ملاحظات وتوصيات الفريق الواردة في تقريره السابق	٢٤-٨	٥
ألف - التخطيط الإنمائي وتنسيق المعونة	١٤-٩	٥
باء - بناء قدرة المؤسسات	٢٠-١٥	٧
جيم - الوسائل الهايتية والدولية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية	٢٤-٢١	٩
ثالثا - التحدي المتمثل في معالجة الأزمة الغذائية وتعزيز التنمية الريفية في هايتي	٣٨-٢٧	١١
رابعا - الخاتمة والتوصيات	٦٤-٣٩	١٤

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو رابع تقرير يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ استئناف عمل الفريق الاستشاري المخصص في عام ٢٠٠٤. وكان المجلس قد قرر آنذاك في قراره ٥٢/٢٠٠٤، بناء على طلب من حكومة هايتي، استئناف عمل الفريق الاستشاري المخصص لهايتي الذي أنشئ في عام ١٩٩٩ ليساعد في تنسيق وضع برنامج طويل الأجل لتقديم المساعدة إلى ذلك البلد. ويتألف الفريق، حسب مقرر المجلس ٣٢٢/٢٠٠٤، من الممثلين الدائمين لإسبانيا والبرازيل وبنن وترينيداد وتوباغو وشيلي وكندا وهايتي لدى الأمم المتحدة. ويدعي أيضا رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والممثل الخاص للأمين العام في هايتي إلى المشاركة في اجتماعاته. ويرأس الفريق منذ اجتماعه الأول، الذي عقد في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة.

٢ - وقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٣/٢٠٠٧ أن يمدد ولاية الفريق الاستشاري المخصص إلى حين انعقاد دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٨، بغرض الاضطلاع بالمتابعة الدقيقة لاستراتيجية هايتي الإنمائية الطويلة الأجل وإسداء المشورة بشأنها لتعزيز الانتعاش والاستقرار على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة كفالة اتساق واستدامة الدعم الدولي لهايتي على أساس الأولويات الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل وبالاعتماد على إطار التعاون المؤقت والاستراتيجية المرتقبة للحد من الفقر، ومع التشديد على ضرورة تفادي التداخل والازدواج فيما يتعلق بالآليات القائمة. وطلب المجلس أيضا إلى الفريق الاستشاري المخصص أن يقدم إليه في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٨ تقريراً عن أعماله، مشفوعاً بتوصيات حسب الاقتضاء.

٣ - ويُذكر أن الفريق الاستشاري المخصص قدم في تقريره إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٧ (E/2007/78) تحليلاً شاملاً يركز على: (أ) الوضع الراهن وآفاق المستقبل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي؛ (ب) ضعف مؤسسات الدولة في البلد وتبعاته فيما يتعلق بإدارة المساعدة وإيصالها؛ (ج) آليات التخطيط الإنمائي وتنسيق المعونة في هايتي. وقام الفريق، الذي شجعه ما شهدته خلال بعثته الموفدة إلى البلد في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، من تطور في الحالة بصياغة توصيات موجهة إلى السلطات الهايتية ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة ترمي إلى تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية في هايتي وما يحدثه الدعم الإنمائي من أثر.

٤ - وعلى إثر اتخاذ المجلس قراره ١٣/٢٠٠٧، وضع الفريق برنامجاً للاجتماعات والأنشطة وقرر إيفاد بعثة جديدة إلى هايتي في ربيع عام ٢٠٠٨. وقد اجتمع الفريق

بالسيد بول إميل سيمون، المستشار الأقدم لوزير السياحة ولوزير التخطيط والتعاون الخارجي، وعقد جلسات إحاطة مع نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بهاييت ومنسق الأمم المتحدة المقيم في هاييتي، ومع مدير شعبة أوروبا وأمريكا اللاتينية بإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام. وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قام الفريق ببعثة إلى واشنطن العاصمة حيث اجتمع بممثلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية. ودارت المناقشات حول العمل الذي تضطلع به هذه المنظمات في هاييتي، وفعالية الدعم الإنمائي المقدم إلى البلد، وإمكانات تقديم المعونة الدولية في سياق تنفيذ ورقة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر التي أعدتها الحكومة الهايتية وفي ظل التوترات المتصاعدة في هاييتي والمتصلة بتكلفة المعيشة والأزمة الغذائية. وناقش الفريق، الذي التقى في مقر منظمة الدول الأمريكية بالأمين العام المساعد ولتلك المنظمة وبالممثلين الدائمين لديها وبموظفيها مسألة التزام المنظمة السياسي وأنشطتها في مجال بناء القدرات. وفي ١٧ نيسان/أبريل، التقى الفريق بممثلين عن منظمات غير حكومية ناشطة في هاييتي، بما فيها منظمات أبناء هاييتي المغتربين. ويعرب الفريق عن امتنانه لمكتب مؤسسة كاريتاس الدولية في نيويورك لما قدمه من دعم في تنظيم ذلك الاجتماع.

٥ - وقد أدت المظاهرات، التي بدأت في مدينة لي كيب في أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وامتدت إلى بور - أو - برانس في الأيام التالية، إلى إقدام مجلس الشيوخ على إقالة الحكومة في ١٢ نيسان/أبريل. ومنذئذ والحكومة تقوم بتصريف الشؤون الجارية، ولقيت مساعي الرئيس بريفال الرامية إلى تعيين رئيس جديد للوزراء، هو السيد إريك بيبير في أيار/مايو والسيد روبير مانويل في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، معارضة من قبل البرلمان. وفي هذا السياق المشوب بالرغبة، أجل الفريق إيفاد بعثته إلى هاييتي التي كان من المقرر الاضطلاع بها في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وقرر في نهاية أيار/مايو إلغاء زيارته نظرا لعدم تطور الحالة السياسية. وحتى في حالة تنصيب حكومة في الأسابيع المقبلة، فإنه لم يعد للفريق متسع من الوقت لزيارة البلد وإعداد تقرير معقول يقدم إلى المجلس لينظر فيه في دورته التي تُعقد في تموز/يوليه.

٦ - ويشعر الفريق بالامتنان لجميع محاوريه خلال الاجتماعات المذكورة أعلاه لما أنفقوه من وقت في التعبير عن آرائهم وعرض تحليلاتهم بشأن الحالة في هاييتي، التي مثلت إسهاما قيّما في إعداد هذه الوثيقة. غير أن إلغاء إيفاد بعثة إلى هاييتي حال دون وصول الفريق إلى مصدر مباشر للمعلومات، وهو أمر أساسي لإسباغ قيمة مضافة على تقاريره.

٧ - وذلك الواقع وحالة انعدام الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائدة في هاييتي والمشار إليها آنفا، يعرضان للخطر التقدم الحقيقي الذي تحقق في السنوات الأخيرة، وإن كان تقدما محدودا. وفي هذه الظروف الصعبة، يود الفريق أن يوجه انتباه المجلس إلى بعض التطورات ذات الصلة المتعلقة بالملاحظات والتوصيات الواردة في تقريره المقدم في السنة الماضية، وأن يبرز التحديات التي تشكلها الأزمة الغذائية وأزمة الوقود اللتان خلفتا أثرا بالغاً في البلد، مع التأكيد على ضرورة تعزيز التنمية الريفية وتوفير فرص العمل وضمان حصول أكثر الناس احتياجا على الأغذية والخدمات الأساسية دون مقابل.

ثانيا - متابعة ملاحظات وتوصيات الفريق الواردة في تقريره السابق

٨ - في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ وحتى نشوء الأزمة التي أدت إلى إقالة الحكومة، أحرز تقدم في جوانب مختلفة من التخطيط الإنمائي وفي تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على استيعاب الدعم الدولي. وقد لقي هذا التقدم ترحيب العديد من شركاء البلد الإنمائيين الذين واصلوا زيادة وتحسين دعمهم لهايتي. وترد طيه تطورات هامة تُعرض وفقا لهيكل التقرير الذي قدمه الفريق في السنة الماضية مع التركيز على التوصيات الواردة فيه.

ألف - التخطيط الإنمائي وتنسيق المعونة

٩ - أفلحت السلطات الهايتية في وضع ورقة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر في صيغتها النهائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، وهو أمر كان إنجازا حقيقيا بالنظر إلى ما تطلبه ذلك العمل من جهد سواء من حيث جوهرة أو منهجيته. وتتضمن ورقة الاستراتيجية ثلاثة مجالات عمل رئيسية هي: النهوض بعوامل النمو (الزراعة والتنمية الريفية والسياحة والبنى التحتية والعلوم والتكنولوجيا)؛ وتعزيز التنمية البشرية مع التركيز على تحسين تقديم الخدمات الأساسية؛ وتحسين الحكم الديمقراطي، بما في ذلك الأمن ونظام العدالة. وترد قضايا حماية البيئة والحد من مخاطر الكوارث وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز باعتبارها قضايا شاملة.

١٠ - وأثنى شركاء هاييتي الإنمائيون على وضع ورقة الاستراتيجية في صيغتها النهائية في الموعد المحدد، وهي وثيقة كان من المتوقع أن تمثل أداة هامة للدعم الدولي لهايتي، وأن تشكل أداة مفيدة خلال المؤتمر الدولي رفيع المستوى الذي دعت الحكومة إلى عقده وكان من المقرر عقده في البداية في بور - أو - برانس في ٢٥ نيسان/أبريل ثم أرجئ إلى أجل غير مسمى. وأعرب ممثلو مؤسسات بريتون وودز الذين اجتمع الفريق بهم في واشنطن العاصمة عن عزمهم على حشد التمويل لورقة الاستراتيجية وعلى العمل على إجراء عملية التنسيق

والتنفيذ، وإن أعرب عن القلق لتوقع مستوى من الدعم الدولي يتجاوز المستوى الذي يمكن أن تتيحه الجهات المانحة الرئيسية.

١١ - ويمكن الاستعانة بعنصر التنمية الزراعية والريفية من عناصر ورقة الاستراتيجية في السياق الراهن من أجل تعزيز دعم تلك القطاعات. ويود الفريق أن يستعان قدر الإمكان بالتحليل الدقيق الذي تتضمنه هذه الوثيقة والتي تستمد شرعيتها كذلك من العملية القائمة على المشاركة التي أُعدت الوثيقة على أساسها. ومهما كانت شدة الأزمة، تحتاج هايتي إلى إطار للسياسات يتيح تجاوز مرحلة الإجراءات قصيرة الأجل لدفع البلد في اتجاه خيارات سياسات متوسطة وطويلة الأجل. وتظل ورقة الاستراتيجية أداة هامة من ذلك المنظور، ويبدو أن المؤسسات الحكومية المختلفة يتفق رأياً على أن الوثيقة ستظل خريطة الطريق الرئيسية من أجل تنمية هايتي.

١٢ - وقد ذكر الفريق في تقريره إلى المجلس عام ٢٠٠٧ أنه ينبغي للشركاء الإنمائيين والجهات المانحة التحلي بأكبر قدر من المرونة من أجل تكييف تنفيذ البرامج حسب الواقع في الميدان. وحدير بالملاحظة أن بعض المؤسسات قد أحرزت تقدماً في هذا المجال. وأفاد مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أنه فوض عدداً كبيراً من المسؤوليات إلى مكتبه الميداني في بور - أو - برانس بشكل يفوق تفويضه للمسؤوليات في أي مكان آخر، وذلك لتيسير إدارة العمليات وإيصال المعونة. ونظراً للعدد المحدود لشركات القطاع الخاص التي تقبل التعاقد من أجل العمل في هايتي، بذلت المؤسسات المالية الدولية، منها مؤسسات من الجمهورية الدومينيكية، جهوداً من أجل تيسير مشاركتها في عمليات تقديم العروض. وتواصل أيضاً بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والوكالات التابعة للأمم المتحدة العمل بشكل مشترك، بما في ذلك داخل المناطق التي يمكن أن تندلع فيها أعمال العنف وحيث توجد حاجة إلى الأمن والمعونة الإنسانية والدعم الإنمائي على حد سواء.

١٣ - ويظل تنسيق أعمال الشركاء الإنمائيين عاملاً أساسياً في تقديم المساعدة إلى هايتي بشكل يتسم بالفعالية. ويذكر الفريق بالتوصيات التي أوردتها في تقريره للسنة الماضية، ويؤكد الطابع الإلزامي للتنسيق في حالات الأزمات المماثلة للأزمة التي تشهدها هايتي. ويرحب أيضاً بوضع منظومة الأمم المتحدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي سيوضع قريباً في صيغته النهائية والذي يجري تحديثه كي يُراعَى في الاستراتيجية آخر التطورات الناجمة عن الأزمة الغذائية، وبشكل أعم ضرورة تقديم الخدمات الأساسية بدون مقابل إلى أكثر الفئات ضعفاً في هايتي.

١٤ - ويؤيد الفريق الفكرة التي طرحها ممثلو المؤسسات المالية الدولية في واشنطن العاصمة في أوائل هذه السنة ومؤداها أن توضع، لدى تنصيب حكومة جديدة، خطط متعددة الجهات المانحة مخصصة لقطاعات محددة وتكون ملكا للحكومة وتركز على الوسائل الاستراتيجية لتنمية هايتي في الأجل الطويل. ويفهم الفريق أن الفريق التنفيذي للجهات المانحة، الذي يمثل العناصر الدولية الفاعلة في الميدان، بصدد إعداد استراتيجية مشتركة للدعم الدولي ستقدم إلى الحكومة الجديدة. وهذا تطور جدير بالترحيب.

باء - بناء قدرة المؤسسات

١٥ - رغم التقدم المحرز في تحسين تنفيذ البرامج، لا يزال التحدي الرئيسي هو تعزيز القدرات المحلية على إدارة البرامج الإنمائية. وأكد محاورو الفريق استمرار مواطن الضعف التي تعترى المؤسسات العامة التي تفتقر إلى الموارد البشرية الكافية القادرة على وضع المشاريع وتنفيذها. فعلى سبيل المثال، رغم تعزيز قدرة الوزارات، الذي حقق نمواً في الإيرادات العامة، لا يزال تنفيذ النفقات العامة أبطأ من اللازم. وبالإضافة إلى ذلك، من الصعب تطبيق الإجراءات والآليات الجديدة المعتمدة في مجال المشتريات بسبب الافتقار إلى القدرة على وضع المشاريع ورصد التنفيذ. وليس من شأن الأزمة السياسية الراهنة في هايتي إلا أن يزيد من تفاقم مواطن الضعف هذه ويسهم في "تثبيط عزم" موظفي الخدمة المدنية.

١٦ - فقطاع العدالة ضعيف الهيكلي واستمراره على هذه الحال يواصل تقويض مصداقية القضاة وسلطتهم. بيد أن البرلمان اعتمد خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير ثلاثة تشريعات هامة كان الفريق قد دعا إلى اعتمادها في تقريره الأخير، هي قانون مجلس القضاء الأعلى، وقانون معهد القضاة، وقانون الضمانات القانونية للقضاة. وينبغي متابعة هذا التطور الإيجابي بشكل مناسب بهدف إضفاء بُعد ملموس على الإصلاح القضائي، وهي مهمة أوكلت إلى لجنة لمتابعة الإصلاح القضائي.

١٧ - وتشكل قدرة البرلمان على اعتماد التشريعات جانباً رئيسياً من جهود إصلاح المؤسسات. ويرحب الفريق بالمساعدة التي يقدمها إلى البرلمانين مختلف الشركاء في التنمية. بيد أن القلق ما زال يساوره إزاء العقبات التي تعترض سير عمل هذه المؤسسة. فبالإضافة إلى العدد المحدود من التشريعات المعتمدة، ركزت الأزمة التي يمر بها البلد أعمال المجلسين على المناقشات العاجلة، بما فيها إقرار تعيين رئيس جديد للوزراء، وذلك على حساب عمليات الإصلاح التي تتطلب اتخاذ إجراء برلماني. كما أن انتهاء ولاية ثلث أعضاء مجلس الشيوخ في أيار/مايو ٢٠٠٨ وضرورة الشروع في إجراء الانتخابات لضمان وجود هيئة تعمل بشكل كامل هما مسألتان تثيران أوجه قلق إضافية بشأن قدرة مجلس الشيوخ على أداء مهامه

بالشكل المناسب في الأجلين القصير والمتوسط، نظراً إلى ما يستتبع ذلك من صعوبة في توفير النصاب القانوني لعقد دوراته. وتبرز مواطن الضعف التي تعترى أداء البرلمان ضرورة قيام المجتمع الدولي باتباع نهج تقني منسق إزاء الأحزاب السياسية، من أجل مساعدتها على أداء دورها بشكل كامل على نحو ما يمكن توقعه في أي ديمقراطية.

١٨ - ويحث الفريق جميع الزعماء السياسيين في هاييتي على بذل قصارى جهدهم لضمان سير عمل مجلسي البرلمان بشكل مناسب وعلى استعراض مشاريع القوانين المعروضة عليهما من قبل الحكومة. فمثل هذا الإجراء لا يتطلب بالضرورة وجود حكومة تؤدي مهامها بشكل كامل ويمكن أن يتم دون مزيد من التأخير. ومن مشاريع القوانين التي لم يبت فيها البرلمان حتى الآن، يود الفريق أن يشدد على تلك المتصلة بالقضايا الرئيسية المتعلقة بوضع المرأة، التي نوقشت خلال بعثته لعام ٢٠٠٧؛ وهي قوانين الاعتراف بالمعايشة غير الرسمية (plaçage) والاعتراف القانوني بشهادة الميلاد، سواء أبلغ عنها الأب أو الأم، وتوفير الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات اللواتي يعملن بالخدمة المنزلية.

١٩ - ولا يزال الوضع الأمني في هاييتي يشكل مدعاة قلق مستمر لدى الفريق الذي يلاحظ أنه في أعقاب الأزمة الأخيرة، شهد البلد ازدياداً في أعمال الخطف والعنف بعدما كانت قد انخفضت بشكل حاد في مطلع العام. ويرجح أيضاً أن يؤدي هذا الوضع الذي يمثل تحدياً للشرطة الوطنية الهايتية إلى استمرار تزايد ضعف موظفي الخدمة المدنية وقدرتهم على أداء مهامهم. ولا تزال الدعوة التي وجهها الفريق في العام الماضي لحماية مسؤولي إدارة الجمارك والضرائب ذات أهمية عالية في السياق الحالي إذا ما كنا نريد أن نجلب الخدمة المدنية وأجهزة الدولة الشلل. ودور البعثة، التي مدد مجلس الأمن ولايتها لمدة عام بموجب قراره ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، ما زال حيويًا في جميع القضايا المتصلة بالأمن.

٢٠ - و تدهور الأوضاع الأمنية يمكن أيضاً أن ينعكس سلباً على قدرات المنظمات غير الحكومية على تقديم الدعم للبلد، على نحو ما بينته عملية الاختطاف الأخيرة التي تعرض لها موظف تابع لمنظمة غير حكومية دولية تعنى بالصحة. كما أن تنسيق أعمالها، على نحو ما طالب به الفريق في تقريره لعام ٢٠٠٧، بات أيضاً أكثر تعقيداً في ظل هذا الوضع المتقلب. وتجدد الإشارة إلى أن نسبة تصل إلى ٧٠ في المائة من المعونات قد وُجّهت عبر هذه المنظمات في السنوات الأخيرة. وبالنظر إلى أوجه الضعف التي تعترى مؤسسات الدولة كما أشير أعلاه والأزمة السياسية التي تؤدي إلى تفاقمها، فإن المجتمع الهايتي في حاجة إلى الدعم الذي تقدمه هذه الجهات المعنية، الذي كثيراً ما يهدف إلى توفير الخدمات الاجتماعية

الأساسية للفقراء. وفي هذا السياق، يدعو الفريق إلى حماية مقدمي المعونة وضمان تمكنهم من أداء مهامهم التي تشتد حاجة الناس إليها.

جيم - الوسائل الهايتية والدولية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٢١ - أبرز الفريق في تقريره السابق وجود بوادر مشجعة لأداء الاقتصاد الكلي واستمرار وجود مؤشرات اجتماعية سلبية تفسر شدة ضعف شعب هايتي. وفي عام ٢٠٠٧، أظهر أداء الاقتصاد الكلي إحراز مزيد من التقدم بتسجيل معدل نمو نسبته ٣,٢ في المائة، مما يمثل بوضوح انحساراً للاتجاه السلبي الذي كان سائداً حتى عام ٢٠٠٤. وقد أشاع التحسن الذي طرأ على إدارة الاقتصاد الكلي بيئة أكثر استقراراً بفضل حدوث زيادة في التحويلات المالية وفي تدفق مساعدات الجهات المانحة، وأهمية تخفيف عبء الديون من جانب مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وهو الشريك الأكبر المتعدد الأطراف لهايتي. وما برح معدل التضخم السنوي الذي انخفض إلى نسبة ٧,٦ في المائة في فصل الصيف يتزايد منذ ذلك الحين مما زاد من حرمان وإحباط السكان الذين يعيش السواد الأعظم منهم في فقر مدقع (إذ يعيش ثلثا الهايتيين بأقل من دولارين في اليوم، وأكثر من نصفهم بأقل من دولار واحد). وحسب ترتيب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، كانت هايتي في المرتبة ١٤٦ بين ١٧٧ دولة؛ في حين كانت تحتل المرتبة ١٥٤ في العام المنصرم.

٢٢ - ويذكر الفريق بأن قيمة التحويلات المالية التي أرسلها إلى هايتي المهاجرون كانت تبلغ في عام ٢٠٠٦ ثلاثة أمثال نفقات الحكومة الهايتية. وقد نوقشت هذه المسألة مع ممثل صندوق النقد الدولي الذي أكد أنه رغم عدم اعتبار التحويلات المالية عادة محركاً للنمو في هايتي (بالنظر إلى أن معظم الأموال تُنفق على الاستهلاك)، فإن هذه الأموال تودع أيضاً النظام المصرفي مع ما يحمله ذلك من إمكانية توظيفها في استثمارات في القطاعات الاقتصادية. وتشكل التحويلات المالية جزءاً هاماً جداً من دخل ملايين الهايتيين، إذ إنها تمثل ما متوسطه أكثر من ثلث الإيرادات المتوافرة لديهم. ومن هذا المنطلق، فإن تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على مستوى التحويلات المالية إلى هايتي، على نحو ما شهدته بلدان عدة في المنطقة عام ٢٠٠٨. وفي حالة حدوث هذا الانخفاض، يُتوقع أن يعاني السكان مشقة إضافية مباشرة.

٢٣ - وناقش الفريق هذه المساهمة الإنمائية المقدمة إلى البلد مع منظمات المجتمع المدني ولا سيما مع رابطات بلدات الموطن (Home Town Associations) التي تضم مهاجرين يقدمون مساعدات إلى منطقة أو مدينة محددة. وقد أعربت هذه المنظمات عن رغبتها في

الانخراط بشكل أكبر في عملية التنمية وفي اعتبارها جهات فاعلة بكل معنى الكلمة قادرة على المشاركة في وضع المشاريع لا فقط على تمويلها وتنفيذها. وتهدف أيضا مطالبتها هذه إلى تيسير اتخاذ الإجراءات الإدارية والجمركية والحصول على ضمانات قانونية فيما يتعلق بالاستثمارات الموظفة. وينبغي تحقيق تنسيق أفضل بين مصدر التحويلات هذا غير المنظم بالتأكيد لكن الغني بما ينطوي عليه من كفاءات وبإمكاناته المالية الضخمة، من جهة، والآليات الرئيسية لتحقيق التنمية في البلد، من الجهة الأخرى. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور مفيد في مساعدة هذا البلد على الشروع في حوار بناء مع المغتربين الهايتيين.

٢٤ - وقد تشجّع الفريق، الذي صاغ عدة توصيات بشأن أهمية مراعاة دور المرأة في تحقيق التنمية في البلد، لدى علمه أن الحكومة الهايتية وضعت الصيغة النهائية للتقرير الأول عن تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي طالبت به اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وقد مكّن التعاون المثمر بين وزارة وضع المرأة في هايتي وعدد من الهيئات الثنائية (الوكالة الكندية للتنمية الدولية) والمتعددة الأطراف (البعثة - شعبة النهوض بالمرأة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) من إنجاز هذا العمل من خلال عملية تشاورية مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة سواء من المؤسسات أو من هيئات المجتمع المدني الهايتي. وبات يتعين الآن على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن تنظر في هذه الوثيقة لدى تشكيل حكومة في هايتي قادرة على تقديمها والدفاع عنها أمامها.

٢٥ - ولاحظ الفريق إمكانات قانون الفرص المتاحة لهايتي في نصف الكرة الغربي من خلال تشجيع الشراكات (HOPE) الذي عزز تصدير الملابس الجاهزة في هايتي عن طريق توفير وصولها إلى الولايات المتحدة معفاة من التعريفات الجمركية. وقد أنشئ حتى الآن نتيجة لذلك ما يقدر بـ ٤ ٠٠٠ وظيفة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، اعتمد مجلس النواب في الولايات المتحدة القانون الثاني (HOPE II) الذي ينص على تمديد العمل بهذا التشريع لفترة ١٠ سنوات اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ويوسع نطاقه ويسمح بالمشاركة في الإنتاج مع الجمهورية الدومينيكية. ويرحب الفريق بهذا التطور ويشدد على ضرورة تأمين بيئة مستقرة وآمنة تسمح للشركات باغتنام الفرص التي يتيحها القانون الثاني والاستثمار في البلد. فبدون وجود بيئة كهذه ستظل المكاسب التي تتحقق من تلك الجهود القيّمة الهادفة إلى تعزيز الاستثمار وخلق فرص العمل متواضعة.

٢٦ - وقد سُرّ الفريق عندما لاحظ التقارب المرتفع بين "محركات النمو" التي حددها في تقريره الأخير المقدم إلى المجلس، من جهة، و "وسائل تحقيق النمو" التي جرى إبرازها في ورقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر (الزراعة والتنمية الريفية، والسياحة،

والبنى التحتية، والعلوم والتكنولوجيا)، من الجهة الأخرى. وتشكل مجالات العمل هذه وسائل لتحقيق التنمية في البلد على المدى الطويل وسيتمتعين مواصلة بذل الجهود فيها بعزم. بيد أنه في ظل الوضع الراهن، من المفهوم أن يعاد ترتيب أولويات العمل على الصعيدين الوطني والدولي في اتجاه معالجة مشكلة الجوع وتشجيع التنمية الزراعية. وقد بات اتخاذ إجراءات في هذه الميادين من جانب الجهات الفاعلة الهايتية والدولية أكثر إلحاحا. واتضح ذلك في أحداث نيسان/أبريل التي أبرزت هشاشة الوضع في البلد والآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن تقلب الأسعار بالنسبة إلى سكان شديدي الضعف.

ثالثا - التحدي المتمثل في معالجة الأزمة الغذائية وتعزيز التنمية الريفية في هايتي

٢٧ - في الفترة ما بين آب/أغسطس ٢٠٠٧ وآذار/مارس ٢٠٠٨، ارتفعت أسعار السلع الغذائية الأساسية في هايتي بنسبة ٦٥ في المائة. فعند اندلاع أعمال الشغب، كان سعر كيلو الأرز، المادة الغذائية الأساسية في هايتي، يبلغ ستين سنتا، أي بزيادة ٦٥ في المائة عما كان عليه قبل عام. وحدث نفس الشيء بالنسبة للفاصولياء، واللبن المركز والفواكه، بينما تضاعف سعر المعجنات.

٢٨ - وقد سددت هذه الموجة من الغلاء ضربة قاصمة لسكان هايتي المنهكين أصلا، حيث إن هايتي هي، وفقا لبرنامج الأغذية العالمي، أحد ثلاثة بلدان في العالم يعاني فيها الفرد من أكبر نقص في السرعات الحرارية (٤٦٠ كيلو سعر حراري للشخص الواحد في اليوم مقارنة باحتياجاته المقدرة بـ ٢١٠٠ كيلو سعر حراري). ويتضح من البيانات المستقاة من الدراسة الاستقصائية الرابعة^(١) بشأن معدلات الوفيات والاعتلال والاستفادة من الخدمات في هايتي في عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ أن قرابة ربع عدد الأطفال دون الخامسة من العمر يعانون من سوء تغذية مزمن، وأن ٦٠ في المائة منهم مصابون بفقر الدم، شأنهم في ذلك شأن ٤٦ في المائة من النساء. وفي سياق هذا الفقر المدقع، يقدر أن نسبة قدرها ٦٠ في المائة من ميزانية الأسرة تُنفق على شراء الغذاء.

٢٩ - وفي أعقاب أعمال الشغب، أعلن الرئيس بريفال عن اتخاذ مجموعة من التدابير لتثبيت الأسعار ودعم الإنتاج الزراعي الوطني. فالإنتاج الوطني لا يغطي في الواقع سوى نسبة قدرها ٤٣ في المائة من احتياجات السكان، في حين تغطي الواردات نسبة قدرها ٥٢ في المائة وتغطي المعونة الغذائية نسبة قدرها ٥ في المائة. ووجه رئيس الدولة أيضا نداء

(١) وزارة الصحة والسكان، جمهورية هايتي، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

لتزويد البلد بمعونة دولية تمكّن وزارة الزراعة من إعادة تنشيط الإنتاج الزراعي للبلد (دعم سعر الأسمدة، وشراء الجرارات، وتقديم المساعدة التقنية وما إلى ذلك).

٣٠ - وكانت الأمم المتحدة قد أجرت منذ بداية شباط/فبراير ٢٠٠٨ مناقشات مع الحكومة، وتم الاتفاق على وضع خطة استجابة من أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي. وبدعم نشط من فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي عموماً، عرض رئيس الوزراء في أوائل نيسان/أبريل هذه الخطة، ولكن نتيجة للأزمة السياسية تعذر على الحكومة بدء تنفيذها رسمياً. ونظراً لعدم وجود أي إطار عمل رسمي، أصدر الفريق القطري رسالة من الأمم المتحدة اقتبست الكثير من خطة الاستجابة وتضمنت استراتيجية لاستجابة على المديين القصير والمتوسط. وحُشد مبلغ قدره ٥٥ مليون دولار تقريباً من دولارات الولايات المتحدة وذلك من موارد الأمم المتحدة ومن عدة مانحين تبرعوا بسخاء للاستراتيجية التي عرضت في الرسالة. ولكن لا تزال هناك حاجة إلى مبلغ قدره ٧٦,٦ مليون دولار لتمكين الأمم المتحدة من القيام بدورها على نحو كامل، والتخفيف من أثر أزمة الوقود والأزمة الغذائية على أضعف الفئات السكانية في هايتي.

٣١ - ومن دواعي ارتياح الفريق أنه لاحظ أن المجتمع الدولي قد تحرك بسرعة لمساعدة البلد، فقدم إليه في مرحلة أولى معونة عاجلة عن طريق مؤسسات الأمم المتحدة الموجودة في هايتي التي خصصت موارد لهذا الغرض، ثم تلت ذلك الزيارتان الميدانيتان للمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، والمدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي. وقد أعدت المؤسسات المذكورتان خطتين للمعونة بحيث ركزت خطة منظمة الأغذية والزراعة على الإنتاج الزراعي وركزت خطة برنامج الأغذية العالمي على توزيع المواد الغذائية حتى نهاية عام ٢٠٠٨ على أكثر من ٢,٣ مليون من أشد سكان هايتي حرماناً. وكان برنامج الأغذية العالمي، الذي رفع بهذه الطريقة عدد المستفيدين من أنشطته بمقدار ثلاثة أمثال، وقد وجه نداء لجمع ٥٤,١ مليون دولار. وتم في حزيران/يونيه إيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات (منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي) لتعزيز نتائج رسالة فريق الأمم المتحدة القطري، واستعراض البرامج التي يمكن إعادة تخصيص موارد لها لتستجيب للاحتياجات الفورية الناجمة عن الأزمة الغذائية، وتمهيد الطريق لإجراء إصلاحات على نطاق أوسع، وبخاصة فيما يتصل بالتنمية الزراعية والريفية.

٣٢ - ومما يشجع الفريق أيضاً استجابة المانحين الدوليين والحكومات، المتمثلة في تقديم معونات غذائية وهبات عينية، يوجه جزء كبير منها من خلال برنامج الأغذية العالمي. وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية، عجل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بصرف ٢٧ مليون

دولار، وقدم البنك الدولي إلى الحكومة دعماً على شكل منحة بمبلغ ١٠ ملايين دولار. وجدير بالذكر أن هناك مؤسسات خيرية جرت تعبئتها أيضاً. فمُنظمة ييلي هايتي، المؤسسة الخيرية لنجم الموسيقى واكيليف جون المولود في هايتي أطلقت، بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي على وجه الخصوص، مبادرة جديدة لجمع ٤٨ مليون دولار خلال الأشهر الستة المقبلة لتمويل توسيع نطاق توزيع الأغذية، وإتاحة فرص العمل، وتقديم المساعدة للمزارعين.

٣٣ - وتشهد الزيارات الرسمية إلى هايتي، ولا سيما الزيارات التي قام بها الرئيس لولا في ٢٨ أيار/مايو، وعدة وزراء، ووزراء دولة، وبرلمانيون من شركاء البلد في التنمية، على ما تتمتع به هايتي من دعم رفيع المستوى. وقد أوفدت أيضاً منظمة الدول الأمريكية بعثة رفيعة المستوى يقودها أمينها العام. ويود الفريق أن يشدد على أن هذه التعبئة تبشر بالخير لهايتي وينبغي مواصلة العمل.

٣٤ - ويشدد الفريق على ضرورة إحداث زيادة كبيرة في قدرة مؤسسات هايتي على تذليل التحديات المتصلة بالأزمة الزراعية والغذائية وإدارة الأموال ذات الصلة المقدمة للتخفيف من المشاق. وفي غضون ذلك، ونظراً للثغرات الحالية، تواصل المنظمات غير الحكومية الاضطلاع بدور هام في توفير الخدمات الأساسية للسكان لمواجهة الأزمة الراهنة. وتزداد أهمية ذلك الدور كلما كانت الحكومة ذات طابع مؤقت، كما هو الحال في هايتي منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٣٥ - وقد حققت تعبئة عدد كبير من الأطراف الفاعلة نتائج إيجابية. فقد تحسنت أحوال الأمن الغذائي بين بداية نيسان/أبريل وبداية حزيران/يونيه. واستقرت أسعار السلع والمواد الغذائية الضرورية عند المستويات التي كانت عليها في منتصف آذار/مارس بعد اتخاذ تدابير لتثبيت أسعار الأرز المستورد وتحسباً للمحصول المقبل في أواخر حزيران/يونيه. فعلى سبيل المثال، هبطت أسعار الأرز المستورد بنسبة ١٧ في المائة وهبطت أسعار الفاصولياء المنتجة محلياً بنسبة ١١ في المائة. وجدير بالذكر أن أسعار السوق الدولية للأرز والقمح والذرة قد تراجعت أيضاً.

٣٦ - وتزداد أهمية تعبئة المجتمع الدولي لدعم هايتي لاستمرار هشاشة الحالة. فمن المحتمل أن تتألف عدة عناصر لتزج بالبلد مرة أخرى في دوامة المواجهات. وقد نجحت حكومة هايتي حتى الآن في تثبيت أسعار الوقود في محطات التوزيع بأن استوعبت الزيادات في تكلفة واردات الوقود. ورهنا بالاتجاه الذي ستتسلكه أسعار النفط، فإن استيعاب تلك الزيادات قد لا يصمد طويلاً، وقد يفضي من ثم إلى زيادة أخرى في تكلفة المعيشة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك العدد الضخم من العاطلين الذي لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ ويتطلب من

الوكالات الإنمائية أن تُزيد من الاستثمار في برامج الأشغال العامة ذات العمالة المكثفة. وبالرغم من أن الموسم الزراعي الحالي يسير قُدمًا على نحو جيد، حيث لم يسجل نقص في معدلات هطول الأمطار سوى في أماكن محددة، فإن الجهات المعنية في الميدان بحاجة إلى الاستعداد لموسم الأعاصير، الذي يتوقع أن يكون أكثر نشاطًا من المعتاد.

٣٧ - وفي هذا السياق، تعتبر إدارة مستجمعات المياه مجالًا واعدًا من مجالات النشاط يتيح إمكانية إعادة التشجير مع ممارسة أنشطة زراعية في الوقت ذاته، وذلك بفضل المساحات التي توفرها إقامة المصاطب، والحد من آثار الأعاصير، وحماية السهول، مع إتاحة فرص عمل لآلاف من سكان هاييتي. ويشجع الفريق مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وجميع شركاء التنمية على مواصلة الجهود التي يبذلونها في هذا الصدد، ويدعو المانحين إلى دعم تنفيذ هذه المشاريع على نطاق واسع في البلد. وينبغي تأمين تنسيق هذه المعونة للاستفادة منها على النحو الأمثل، على أن يجري ذلك بمساعدة من منسق الأمم المتحدة المقيم. فتحت قيادته، سيزيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأجل القصير، مدعوماً من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة، عدد سكان هاييتي العاملين في أنشطة إدارة مستجمعات المياه بمقدار ثلاثة أمثال.

٣٨ - وكان فريق أصدقاء هاييتي في منظمة الأغذية والزراعة قد عقد على هامش المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي اجتماعاً في روما في ٢ حزيران/يونيه، بناءً على طلب البرازيل. ووافق الفريق على أن يدعو إلى إعداد برنامج لضمان الأغذية وتحقيق التنمية الريفية لهايتي، بدعم من مؤسسات متعددة الأطراف. وكانت قمة الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي عُقدت في ليما في أيار/مايو ٢٠٠٨ قد أعادت تأكيد الدعم المقدم من البلدان المشاركة في المؤتمر لهايتي في جهودها الرامية إلى تلبية الاحتياجات الملحة والطويلة الأجل المتعلقة بتأمين الأغذية، وأتفق لهذا الغرض، على عقد مؤتمر في إسبانيا في تموز/يوليه ٢٠٠٨ بهدف المضي قُدماً في إعداد برنامج لضمان الأغذية وتحقيق التنمية الريفية، يتماشى مع برنامج هاييتي ويتسق مع الجهود الحالية التي يبذلها المجتمع الدولي. والمؤتمر سترأسه فرنسا والأرجنتين وسيكون باب المشاركة فيه مفتوحاً أمام جميع الحكومات والمانحين الضالعين في عملية تعمير هاييتي وتنميتها.

رابعاً - الخاتمة والتوصيات

٣٩ - تابع الفريق عن كثب الحالة في هاييتي منذ تحديد ولايته في تموز/يوليه ٢٠٠٧. ولئن كان تطور الحالة على جهات شتى قد شجعه، فإن القلق يساوره أيضاً إزاء استمرار انعدام الاستقرار والمخاشنة الملحوظين في البلد.

٤٠ - وبما أنه في وقت صدور هذا التقرير لم يكن قد أُقر بعد تعيين رئيس جديد للوزراء وكانت الحكومة المنتهية ولايتها مجرد حكومة لتصريف الأمور، فإن ذلك قد يؤثر في تنفيذ التوصيات الواردة أدناه. فالفريق يرى أن الاستقرار السياسي عامل فائق الأهمية للعمل الإنمائي في هايتي. ولما كانت سنة ٢٠٠٨ هي سنة محورية بالنسبة لهايتي بعد أربعة أعوام من الأزمة، يجدو الفريق الأمل في أن يتم إحلال حكومة جديدة في أقرب وقت لكي تعمل بشأن هذه المسألة، بما في ذلك من خلال متابعة توصيات الفريق. وسيقدم الفريق إلى المجلس معلومات إضافية، حسب الاقتضاء، خلال النظر في البند في الدورة الموضوعية للمجلس في تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٤١ - ويعيد الفريق تأكيد ندائه للجهات المعنية الدولية من أجل مواصلة السير على الطريق والنظر في إمكانية زيادة دعمها لهايتي. ولا يزال الفريق يرحب بتنوع الشركاء، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٢ - ولا يزال الفريق يرى أن من اللازم إبقاء هايتي على جدول الأعمال الدولي وتزويد البلد بالدعم المناسب، وبخاصة عن طريق وجود ميداني قوي للأمم المتحدة من خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ويؤيد الفريق بقوة تمديد ولايتها لفترات أخرى بهدف كفالة الاستقرار والأمن في هايتي وتوطيدهما.

٤٣ - ويخطط الفريق علماً بالعمل الذي أنجزته البعثة، بالتشاور مع حكومة هايتي، بشأن خطة للدمج ستحدد فيها النقاط المرجعية الرئيسية. ويؤيد الفريق تماماً في هذا السياق، قول الأمين العام: ”بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التي تدرج في إطار ولاية البعثة، سيتطلب تحقيق الاستقرار الدائم تحسناً ملموساً في مستوى معيشة السكان وخلق الظروف المواتية للانتعاش الاقتصادي. ويمكن أن تشمل المؤشرات الرئيسية لإحراز التقدم توافر الخدمات الأساسية من قبيل الصحة والتعليم، بالإضافة إلى زيادة في إيرادات الدولة، وارتفاع كبير في الناتج المحلي الإجمالي (مع آفاق للنمو المطرد على مدى عدة سنوات متتالية)، وارتفاع في فرص العمل، وزيادة في الاستثمار المباشر الداخلي والأجنبي“ (انظر S/2008/202).

٤٤ - ويتطلع الفريق إلى العمل مع الحكومة الجديدة في هايتي حيث يتابع توصياته عن كتب ويقدم المشورة بشأن التنمية التي تشتد حاجة البلد إليها من أجل تعزيز استقراره. وعلى وجه الخصوص، يود الفريق أن يقدم التوصيات التالية الموجهة إلى سلطات هايتي، ومنظومة الأمم المتحدة، والجهات المانحة، بغرض تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية في هايتي وأثر الدعم الإنمائي.

ألف - التخطيط الإنمائي وتنسيق المعونة

التوصية ١

٤٥ - يثني الفريق على سلطات هايتي لنجاحها في وضع الصيغة النهائية لورقة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر. ويرى الفريق أن من الأهمية بمكان أن ينعقد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بتنفيذ ورقة الاستراتيجية، في أقرب فرصة عندما تتولى حكومة جديدة مهامها.

التوصية ٢

٤٦ - يؤكد الفريق على أهمية إدماج ورقة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر من جانب جميع سلطات هايتي ومؤسساتها في عملها، وعلى أن حشد الجهات المعنية كافة، ومنها على وجه الخصوص البرلمان والقطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، سيكون شرطاً للنجاح في تنفيذها.

التوصية ٣

٤٧ - على ضوء تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في هايتي عبر السنوات العشرين الأخيرة والأثر الذي خلفته أزمة الغذاء مؤخراً على استقرار البلد، يكرر الفريق ما دعا إليه في العام الماضي من ضرورة توافر المرونة في البرامج التي تنفذها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها وسائر الجهات المانحة. وربما يبرر تلك المرونة أيضاً مستوى النفقات غير المسبوق الذي يمكن أن ينشأ عن تنفيذ ورقة الاستراتيجية.

التوصية ٤

٤٨ - في فترتي الإنعاش والانتقال، كثيراً ما يكون التنفيذ المباشر للمشاريع من جانب الشركاء الدوليين هو النهج المفضل لإنجاز البرامج على المستوى الميداني لكفالة تحقيق نتائج مبكرة وملموسة. غير أن الفريق يرى أن اختيار ربما يكون على حساب أهداف التنمية المستدامة على المدى الأطول. فالتنفيذ الوطني عامل مهم من العوامل التي تساهم في تنمية القدرات الوطنية. ويوصي الفريق بأن تعيد المشاريع النظر في نهجها في هذا الصدد، إن لم تكن قد فعلت ذلك، بهدف تحقيق مستوى القدرات اللازمة للتنفيذ الوطني المستدام.

التوصية ٥

٤٩ - على ضوء اكتمال ورقة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر، يؤكد الفريق على ضرورة الملحة لإنشاء آلية تنسيق فعالة بين الجهات المانحة وحكومة هايتي، بما في ذلك إنشاء آلية تشاور دائمة مع المنظمات غير الحكومية الناشطة في هايتي. وقد أوجد إعلان باريس بشأن فعالية المعونة نموذجاً لفعالية المعونة والشراكة يشجع الشركاء من قبيل حكومة هايتي والجهات المانحة على إقامة آليات للمساءلة المتبادلة والامتنال في مجال الوفاء بالتزامات.

التوصية ٦

٥٠ - يرى الفريق ضرورة أن تكون البرمجة المشتركة فيما بين الوكالات، هي، قدر الإمكان، النهج المفضل للأنشطة الإنمائية بدلا من اتباع نهج منسقة للبرمجة من جانب صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

التوصية ٧

٥١ - يكرر الفريق توصياته التي قدمها في العام الماضي بشأن إدماج آلية لتعقب مدفوعات الأموال المعلن عن التبرع بها، والحاجة إلى الاتفاق على "لغة مشتركة" لتيسير التعاون الدولي، وبشأن المواءمة بين الدعم الذي يقدمه المانحون وأهداف واستراتيجيات هايتي، وتحقيق اتساق الدعم الذي يقدمه المانحون لتنمية القدرات.

باء - بناء قدرات المؤسسات

التوصية ٨

٥٢ - يثني الفريق على العمل الذي أُنجز لتعزيز المؤسسات، وتشجيع الاستقرار والتحول إلى الديمقراطية والتنمية في البلد. ويؤكد الفريق من جديد على الحاجة إلى زيادة تطوير المؤسسات البرلمانية في هايتي من أجل بناء توافر الآراء اللازم حول عدة أمور منها تنفيذ ورقة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر وإصلاحات مؤسساتية شتى.

التوصية ٩

٥٣ - يشدد الفريق على الحاجة إلى الاستمرار في إصلاح قطاع العدل ومؤسسات سيادة القانون الأخرى بهدف تهيئة بيئة مواتية لتطبيع تدفق الاستثمارات الخاصة، وغير ذلك من العوامل الإيجابية. ويسر الفريق أن التشريع المطلوب قد اعتمد في البرلمان لتوفير الأساس

اللازم لإصلاح قطاع العدل، وهو أمر ضروري لبناء الثقة اللازمة لتوليد النمو الاقتصادي وتحقيق الشمول الاجتماعي والإنصاف.

التوصية ١٠

٥٤ - يكرر الفريق توصيته بضرورة التصدي للفساد كشرط لا غنى عنه لتحسين تقديم الخدمات الأساسية للسكان، ويرحب بالجهود التي بذلتها سلطات هايتي بشأن هذه المسألة خلال العام الماضي. ويكرر الفريق أهمية التسجيل المدنية في عملية "إضفاء الطابع الرسمي" على اقتصاد هايتي.

التوصية ١١

٥٥ - يكرر الفريق توصيته بشأن حماية موظفي الخدمة المدنية الذين تُعتبر مهامهم أساسية لكفالة استمرارية مؤسسات الدولة وتحصيل إيرادات. وستزداد أهمية ذلك بالنظر إلى إعادة توجيه أنشطة البعثة بشأن إدارة الحدود.

جيم - الوسائل الهايتية والدولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك في سياق أزمة الغذاء الحالية

التوصية ١٢

٥٦ - يرى الفريق ضرورة إشراك القطاع الخاص على نحو أفضل في انتشار هايتي من براثن الفقر، لا سيما عن طريق توفير فرص العمل في القطاع الرسمي. ومن ثم يبحث الفريق القطاع الخاص الهايتي على المشاركة بالكامل في تنفيذ ورقة استراتيجية النمو والحد من الفقر.

التوصية ١٣

٥٧ - يبحث الفريق سلطات هايتي من جديد على إدراج المنظور الجنساني في جميع سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي، ولا سيما في تنفيذ ورقة الاستراتيجية. ويشي الفريق على الجهود التي تبذلها سلطات هايتي لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

التوصية ١٤

٥٨ - يشدد الفريق على ما يمكن أن يساهم به أبناء هايتي المغتربون في تنميتها. ومع أن التحويلات الخاصة أساسية لتوفير المعونة الإنسانية والخدمات الأساسية للسكان، يؤكد الفريق على الحاجة إلى تخطي هذا الجانب من جوانب مساهمة أبناء هايتي المغتربون. ويرى

الفريق أن هناك حاجة واضحة لزيادة العمل على توجيه النية الحسنة لأبناء هايتي المغتربين وقدراتهم الفنية ومواردها المالية بصورة أكثر انتظاما بغرض إدرار نمو اقتصادي أكبر لهايتي.

التوصية ١٥

٥٩ - يضع الفريق في اعتباره مسألة الاحتفاظ بالأفراد المؤهلين في البلد، ويقترح على الأمم المتحدة والمانحين والمنظمات غير الحكومية تقديم المشورة السياسية وأفضل الممارسات في هذا الخصوص.

التوصية ١٦

٦٠ - يؤكد الفريق مجددا أهمية التضافر بين نشر السلام بواسطة إعادة بسط نفوذ الدولة والتطبيق المتزامن لمشاريع التنمية المستدامة التي تعزز الهيئات المحلية. وفي حين تحققت النجاحات في منطقة سيئي سولاي منذ عام، لا تزال الحاجة ماسة إلى إيجاد "عائد سلام" من أجل تفادي الأنشطة الإجرامية التي يمكن أن تضر باستقرار البلد بأسره.

التوصية ١٧

٦١ - يرى الفريق ضرورة الإبقاء على الحوار الوثيق بين فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة لتنسيق الأنشطة القصيرة الأجل، بما في ذلك المشاريع ذات الأثر السريع، مع الأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة الطويلة الأجل. ويلزم تحسين فهم أوجه تضافر الأنشطة الإنمائية التي يقودها الفريق القطري والبعثة لكفالة إسهام كل مبادرة في الجهود الإنمائية العامة في هايتي.

التوصية ١٨

٦٢ - لاحظ الفريق الأثر الذي يمكن لقضايا الأمن الغذائي أن تخلفه على الاستقرار في هايتي. ويثني الفريق على جميع الجهود التي تبذلها سلطات هايتي والأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية للتخفيف من أوجه المعاناة. ويدعو الجهات المانحة إلى الإسهام في الاستراتيجية التي وضعتها منظومة الأمم المتحدة للعمل على المدين القصير والمتوسط من أجل تخفيف أثر أزمة الغذاء والوقود على أشد فئات شعب هايتي ضعفا. ويرى الفريق أيضا ضرورة تنفيذ أحكام ورقة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر ذات الصلة بأسرع ما يمكن لتعزيز القطاع الزراعي وسائر القطاعات ذات الصلة كي يتمكن الهايتيون من التصدي للتحديات ذات الصلة على نحو أفضل.

التوصية ١٩

٦٣ - يرى الفريق أهمية تنفيذ مشاريع توفير فرص العمل ذات الأثر الإيجابي على الأمن الغذائي وحماية البيئة والتأهب للكوارث الطبيعية. ويتطلع الفريق إلى الدروس المستفادة من تنفيذ تلك المشاريع.

التوصية ٢٠

٦٤ - يرى الفريق مجددا ضرورة أن تراعي مبادرات توفير فرص العمل معايير العمل اللائق.
